شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

حلف غير مقدّس

ثمة حملة منظمة ومرتبة ومتزامنة ومتصاعدة ضد الكرد، تجول في الأجواء والأروقة انطلاقاً من العاصمة بغداد.. ما في هذا شك. بادرت بقرع طبولها جماعة دولة القانون ورقصت على إيقاعاتها فلول نظام صدام الممتد طابورهم من البرلمان (حواشي العراقية وزوائدها) إلى قطاع الإعلام، فتشكل لدينا حلف غير مقدس بين من ظلوا إلى وقت قريب أعداء ألداء.

الحملة برمتها تعكس شوفينية مقيتة غائرة في الأعماق.. أعماق نفوس منظميها ومديريها والمتحمسين لها والسائرين في ركابهم قناعةً أو تزلفاً.

ليس عجباً أن تخفّ سريعاً أقدام الصداميين على وقع أية معزوفة أو رقصة شوفينية ضد الكرد وسواهم، ففي عهد سيدهم المديد تجلّت الشوفينية في أوضح صورها وأكثرها سفوراً منذ عهد هتلر وموسوليني، فكان الضحايا بمئات الآلاف وكانت العواقب خراب البلاد في حروب إبادة شاملة امتدت حرائقها من الداخل إلى الخارج ومن الخارج الى الداخل.

ليس عجباً أن يحتفي الصداميون بالحملة على الكرد بأوسع وأقوى ما يكون الاحتفاء، لكن السؤال الكبير هو الآتي: كيف تأتى أن تجتمع فلول صدام وجماعة دولة القانون المفترض انهم ورثة "الدعوة الإسلامية" وأنصاره؟

بالطبع لم ينبثق التوافق بين الفلول وجماعة دولة القانون فجأة من دون سابق إعلان أو إنذار، فالجماعة لعبت الدور المميز في التجاوز على القانون بإلغاء قرارات وإجراءات الاجتثاث في حق من صاروا نواباً ووزراء مقربين من رأس دولة القانون قبل أن يحدث الزعل أخيراً. ولم يتورع جماعة دولة القانون عن توظيف أشرس الجلادين في عهد صدام في الأجهزة الأمنية الجديدة وفي السعي لإعادة الاعتبار لمن نهب المال العام علانية وفرّ ملاحقاً بأحكام قضائية قاطعة واتخذ من بلاد الجوار قلعة ومنصة للتحريض الطائفي والسياسي عبر الفضائيات (يعيش الآن في كنف حزب الله اللبناني وبرعاية وتوصية من الولي الفقيه في إيران).

بفضل جماعة دولة القانون استعاد الفلول في السنتين الأخيرتين كل نفوذهم داخل أجهزة الدولة، وبالذات الأمنية والدفاعية، بحجة عدم السؤال عما كانوا عليه وإنما النظر إلى ما هم عليه الآن والى ما يقدّمونه إلى "العراق الجديد". والعراق الجديد يعني هنا الحكومة ورئيسها وقيادة دولة القانون على وجه التحديد. فالقاعدة الذهبية المتبعة الآن هي ما إذا كان طرف ما أو جهة ما مرضياً عنه أو عنها من السلطان أم لا.

الفلول ظلوا في موقف المتربّص، ينتظرون الإشارة للانطلاق، وقد جاءتهم الإشارة قوية وواضحة من أعلى المستويات في دولة القانون، فهلل الفلول ورقصوا داخل البرلمان وعبر صحفهم وتلفزيوناتهم وصعّدوا من الحملة ضد الكرد وسائر القوى الديمقراطية في البلاد.

تابعوا فضائيات الفلول واقرأوا صحفهم، لتدركوا أنكم في عراق صدام حسين وليس في العراق الجديد، فكأنما عراق دولة القانون هو عراق صدام.

هنيئاً لهؤلاء وأولئك بحلفهم وعرسهم، ولا عزاء لعائلات ضحايا الدعوة وسواهم!

طالباني: يجب وضع الحلول والخروج باتفاق وطني شامل

□ أربيل / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني ظهر أمس الثلاثاء في مدينة أربيل الدكتور إياد علاوي الأمين العام لحركة الوفاق الوطني العراقي ورئيس كتلة العراقية والوفد المرافق له.

وفي اللقاء الذي حضره نائب رئيس إقليم كردستان السيد كوسرت رسول علي وعدد من المسؤولين السياسيين تم تبادل الآراء حول جملة من القضايا الساخنة على الساحة العراقية والسبل التي يمكن أن تتفق عليها الأطراف السياسية والكفيلة بإخراج البلد من المشكلات والأزمات التي تواجه العملية السياسية، حيث أشار الرئيس طالباني إلى أهمية البحث عن المشتركات بين الأطراف والكتل السياسية لتسهيل وضع الحلول للمشكلات والمعوقات والخروج باتفاق وطني شامل، مؤكدا ضرورة السير نحو تضييق مساحة الخلافات وتوسيع رقعة التفاهمات وتوطيد جسر العلاقات الأخوية والوطنية بين عموم المكونات والأطراف السياسية.

ومن جانبه قدم الدكتور علاوي شكره وامتنانه الكبيرين للرئيس طالباني.. و ثمن دوره المحوري في العملية السياسية الديمقراطية وفي بناء الدولة العراقية وبدء العهد الجديد فيها، مؤكدا أهمية مواصلته هذا الدور الوطني.

من جانب آخر أكد طالباني خلال لقائه السفير البريطاني في العراق مايكل ارون "تواصل المشاورات والحوارات الجادة بين الأطراف السياسية بغية الوصول إلى حل المسائل العالقة وتفكيك الأزمات". وذكر بيان رئاسي أمس إن "رئيس الجمهورية جلال طالباني استقبل مساء أمس في مدينة أربيل السفير البريطاني لدى العراق مايكل ارون، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية وسبل توسيع التعاون بين جمهورية العراق والمملكة المتحدة".

وأضاف إن "الرئيس طالباني أشار إلى أهمية توطيد وتعزيز اطر التعاون والتنسيق بين البلدين في شتى المجالات بما يخدم المصالح المشتركة، كما سلط الأضواء على الأوضاع السياسية في البلاد، لافتاً إلى مواصلة المشاورات والحوارات الجادة بين الأطراف السياسية بغية الوصول إلى حل المسائل العالقة وتفكيك الأزمات".

وتابع البيان "بدوره عبر السفير البريطاني عن شكره للرئيس طالباني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وجدد رغبة بلاده في تعزيز العلاقات المتينة بين البلدين الصديقين والارتقاء بها، مؤكدا دعم بلاده للعملية السياسية والمسيرة الديمقراطية في العراق".

ولفت إلى أن "السفير البريطاني أشاد بالدور الذي يؤديه الرئيس طالباني من اجل تهدئة الأجواء وخلق أرضية مناسبة للوئام والتفاهم الوطني وإيصال البلد إلى بر الأمان والطمأنينة".

الرئيس طالباني اثناء استقباله السفير البريطاني.. (موقع الرئاسة)

التحالف الكردستاني: بارزاني لديه خارطة طريق ستعيد العملية السياسية إلى مسارها الصحيح

الكناني: الاحرار ترحب باية مبادرة لحل الازمة

وجّه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني دعوة خطيّة إلى تيار الأحرار للتشاور في خطوة وصفها المراقبون بأنها قد تعجّل من انعقاد المؤتمر الوطني والوصول إلى حلول جذرية للأزمات التي ألقت بظلالها على الحياة السياسية والبرلمانية، فقد اعتبر التحالف الكردستاني، أن تأجيل القضايا العالقة وترحيلها من الأسباب الرئيسة المعطلة عن إيجاد حلّ يذيب الجليد ويعيد الثقة بين الفرقاء السياسيين.

□ بغداد / قاسم السنجري

وأكد نائب عن التحالف الكردستاني أن الرئيس بارزاني سيطلع تيار الأحرار على نتائج جولته الخارجية التي قام بها وكذلك سيناقش معهم تطورات الشأن الداخلي، فقد وصف النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه في حديث مع (المدى)، العلاقات بين التحالف الكردستاني وتيار الأحرار بأنها علاقات متواصلة وقوية وأوضح شوان "أن شراكة كتلة الأحرار مع ائتلاف دولة القانون في تحالف واحد لا تمنعهم من تطوير علاقاتهم ببقية الكتل، فنحن في التحالف الكردستاني لدينا علاقات وثيقة وحميمة مع مكونات التحالف الوطني كالمجلس الأعلى وتيار الأحرار وبقية الكتل السياسية"، وأضاف قائلاً "أن الأكراد ليسوا وحدهم في مطالباتهم بإعادة مسار العملية السياسية إلى مسارها الصحيح وليس لنا قطيعة مع دولة القانون، لكن الاعتراضات التي طرحناها كتحالف كردستاني يشاركنا بها الإخوة في التحالف الوطني فاعتراضنا ليس شخصياً بقدر ما هو ملاحظات حقيقية على طريقة أداء إدارة ملفات الدولة الخاطئ الذي تسبب في أزمات كبيرة ليست مع التحالف الكردستاني فقط بل حتى مع حلفاء المالكي"، وبين النائب مؤيد الطيب الناطق بأسم التحالف الكردستان للمدى "أن رئيس إقليم كردستان لديه خارطة طريق يمكن من خلالها إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح".

يذكر أن الرئيس بارزاني قد التقى بعدد من زعماء الكتل السياسية المتواجدين في أربيل بعد عودته من جولته الخارجية وأطلعهم على نتائج جولته وناقش معهم تطورات الأزمة التي تعصف بالعملية السياسية، وبحسب شوان فأن الرئيس بارزاني قام بدعوة التيار الصدري وأيضاً كتل أخرى من مكونات التحالف الوطني للتشاور في سبل الحل ورفع حالة الغبن والتهميش التي اتبعها رئيس الوزراء كأسلوب، وأشار النائب عن التحالف الكردستاني إلى "أن هذه الدعوة للتشاور لا تتقاطع إطلاقاً مع مبادرة رئيس الجمهورية للمؤتمر الوطني فإن الأزمة ليست أزمة مبادرات ولكن هناك أمورا يجب مناقشتها قبل الحضور للمؤتمر الوطني ويجب التوصل إلى قناعات تسهم في تسريع انعقاده وخفض سقف الشروط التي تضعها الكتل ومنها ائتلاف دولة القانون الذي كان يشترط عدم حضور إياد علاوي للمؤتمر ويعتبره شخصا غير مرغوب بحضوره ،وعدم طرح قضيتي الهاشمي والمطلك في جدول أعمال المؤتمر، كل هذه الشروط تعيق انعقاد المؤتمر وإذا كان ائتلاف دولة القانون لا يحاور قادة الكتلة العراقية فما الفائدة من انعقاد المؤتمر الوطني". ومن جانبها أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس الثلاثاء، عن ترحيبها بأي مبادرة لحل الأزمة السياسة الحالية، وأكدت أنه لا إصرار لديها على بقاء رئيس الحكومة نوري المالكي في السلطة، في حال وجود إجماع وطني على سحب الثقة من حكومته، محذرة في الوقت نفسه من فوضى سياسية في حال عدم توفر البديل.

وقال القيادي في كتلة الأحرار أمير الكناني في تصريح صحفي، إن كتلته "بانتظار القرار النهائي للتيار في مسألة الدعوة الموجهة من رئيس إقليم كردستان للتيار لحضور الجلسة التشاورية"، مضيفا أن "كتلة الأحرار ترحب بأي مبادرة يمكن لها حل الأزمة الحالية وتوليد الثقة بين الأطراف". وتوقع الكناني أن "تكون استجابة التيار الصدري لهذه الدعوة إيجابية"، معتبراً أنه "في حال تم الاتفاق خلال الجلسة التشاورية على إيجاد البديل لحكومة المالكي، وكان هناك إجماع وطني على سحب الثقة من حكومته فلا بأس، ونحن ليس لدينا إصرار على بقاء المالكي في السلطة". واستدرك الكناني بالقول "إذا تمت المطالبة بسحب الثقة من حكومة المالكي من دون أن يكون هناك بديل متفق عليه من جميع الأطراف فنحن سنرفض ذلك، حتى لا ندخل في فوضى سياسية". وكانت الهيئة السياسية للتيار الصدري كشفت، في وقت سابق امس الثلاثاء ٢٤ نيسان ٢٠١٢، عن تلقيها رسالة من رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني لحضور جلسة تشاورية تعقد في أربيل في السابع من أيار المقبل، لحلحلة الأزمة الراهنة في البلاد، فيما أكدت أهمية استقلالية الهيئات المستقلة وحرصها على حكومة الشراكة الوطنية.

وكان التحالفان الوطني والكردستاني قد دعوا، أمس الأول الاثنين، ٢٤ نيسان الحالي، إلى الإسراع بعقد الاجتماع الوطني خلال المدة المقبلة في بغداد، في حين اقترح الأخير جمع الكتل السياسية في لقاء تشاوري لبحث سبل معالجة الأزمة التي تشهدها البلاد.

وكانت رئاسة الجمهورية العراقية قد دعت، مساء أمس الأول، ٢٢ نيسان ٢٠١٢ اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني إلى الاجتماع اليوم الثلاثاء، في محاولة لحل الأزمة السياسية في البلاد عبر الحوار.

مجلس الوزراء يمنح أمانته العامة صلاحيات تخوّلها مراقبة ومتابعة شؤون الوزارات

□ بغداد / المدى

قرر مجلس الوزراء في جلسته السابعة عشرة التي عقدت أمس منح الأمانة العامة للمجلس صلاحيات إضافية تخولها مراقبة ومتابعة شؤون الوزارات، فيما قرر استثناء العقد المبرم بين وزارة النقل وشركة ألمانية لتوريد حديد السكك من تعليمات العقود الحكومية، وإلزام الشركات الأجنبية المصنعة أو الموردة بالاستغناء عن التعامل مع الوكالات الإقليمية.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه، إن "مجلس الوزراء قرر في جلسته السابعة عشرة قيام الأمانة العامة للمجلس بممارسة مهام إضافية تتضمن تنسيق السياسات والبرامج الحكومية بين مختلف الوزارات، ومتابعة خطط وبرامج الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وتقديم التقارير اللازمة بشأنها إلى مجلس الوزراء ورئيسه وتحفيزها على الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات النافذة بما يحقق المصلحة العامة".

وأضاف الدباغ أن "المجلس كلف الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإحالة القضايا الخلافية بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات المعروضة عليها إلى اللجان الوزارية القطاعية أو مجلس الوزراء حسب طبيعتها وتبليغ قراراتها إلى مجلس الوزراء ورئيسه فضلا عن تبليغ قرارات مجلس الوزراء وتوجيهات رئيسه إلى الجهات المعنية".

وأكد الدباغ أن "من بين المهام الإضافية للأمانة العامة هي اتخاذ الإجراءات اللازمة لغرض ترشيحات التعيين في المناصب المستلزم عرضها على مجلس الوزراء ودراسة وعرض وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والمواضيع الأخرى المرسلة من مؤسسات الدولة إلى مجلس الوزراء"، مؤكدا أن الأمانة العامة أعطيت لها أيضا صلاحية "تحديد مخاطبات الوزارات والجهات إلى الأمانة العامة بالمواضيع التي تتطلب عرضها على مجلس الوزراء واللجان القطاعية".

ولفت الدباغ إلى أن المجلس شدد على أن "لا تصدر الأمانة العامة قرارات او توجيهات خارج قرارات أو توجيهات مجلس الوزراء".

وأشار الدباغ إلى أن "المجلس وجه الوزارات بإلزام الشركات الأجنبية المصنعة أو الموردة بالاستغناء عن التعامل مع الوكالات الإقليمية والاستعاضة عنها بالوكالات التجارية الوطنية لشركات عراقية مسجلة في العراق وفقاً للقانون العراقي".

وبين المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية أن "المجلس اقر أيضا توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن قيام وزارة التجارة بشراء (٨,٧٠٠) طن من مادة العدس الأحمر بمبلغ مقداره (٨,٧٦٠,٠٠٠) دولار من تخصيصات الوزارة لمفردات البطاقة التموينية بغية توزيعها على المواطنين في شهر رمضان القادم.

جلسة سابقة لمجلس الوزراء.. (أرشيف)

اياد السامرائي: الوضع السياسي خطير جداً ونخشى من كارثة تحل بالعراق

□ بغداد / المدى

إياد السامرائي

وصف رئيس تحالف الوسط اياد السامرائي، الثلاثاء، الوضع السياسي العراقي بـ"السيء والخطير جداً" بسبب التصعيد الإعلامي بين الكتل السياسية ودخول إطراف إقليمية في النزاع، وفي حين حذر من كارثة تحل بالعراق بدأت تظهر الكثير من علاماتها أمنياً واقتصاديا وسياسياً، دعا القيادات السياسية العليا إلى الانتباه لتلك الكارثة.

وقال إياد السامرائي في بيان صدر، اليوم، وتلقت المدى نسخة منه، إن "الوضع السياسي العراقي سيء وخطير جداً بسبب زيادة التصعيد الإعلامي بين الكتل السياسية ودخول إطراف إقليمية في النزاع القائم بين الإطراف المختلفة"، مبينا أن "المطلوب اليوم من القوى السياسية تقديم أعمال حقيقة ومبادرات لحل المشاكل".

وأضاف السامرائي "إذا كانت اللجنة التحضيرية وبعد أشهر من الاجتماعات لم تتفق على جدول الأعمال، فلنا أن نتصور كم سنحتاج من الوقت إلى تشخيص المشاكل وابتكار الحلول ثم تنفيذها على ارض الواقع"، محذرا من أن "هذه الفوضى السياسية ستؤدي إلى كارثة تحل بالعراق، حيث أن الشعب اليوم في غليان داخلي والصبر بدأ ينفذ".

ودعا السامرائي القيادات السياسية العليا إلى "الانتباه إلى ما قد يحل بالعراق من كارثة التي بدأت تظهر الكثير من علاماتها أمنياً واقتصاديا وسياسياً"، مشدداً على "ضرورة عقد اجتماع مشترك ينهم بهدف تقديم حلول لكيفية التعامل مع هذه المشاكل، وإيقاف التصعيد الإعلامي وتهدئة الشارع وعدم تأليب مكونات الشعب العراقي قوميا أو طائفيا".

وأشار السامرائي إلى أن "عودة وزراء القائمة العراقية لمجلس الوزراء ونوابها إلى مجلس النواب كانت مبادرة حسن نية ثمينة للأطراف الأخرى"، مؤكدا على ضرورة أن "يكون مقابل ذلك مبادرات مناسبة لإشاعة جو الثقة وتأكيد الرغبة في حل المشاكل".

وأوضح السامرائي وهو الأمين العام للحزب الإسلامي أن "اجتماعات اللجنة التحضيرية السابقة شهدت جدالاً عميقاً بين الإطراف السياسية في طرح المطالب، بينما الأصل هو الاتفاق على كيفية وآليات الحل وأولويات البحث"، لافتا إلى أن "مسؤولية الراعي للاجتماعات التحضيرية دفع الإطراف المشاركة للوصول إلى حلول".

ودعا التحالفان الوطني والكردستاني، أمس الاثنين ٢٤ نيسان الحالي ، إلى الإسراع بعقد الاجتماع الوطني خلال المدة المقبلة في بغداد، في حين اقترح الأخير جمع الكتل السياسية في لقاء تشاوري لبحث سبل معالجة الأزمة التي تشهدها البلاد.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون